فكذا النذر قاله البغوي وغيره قال الزركشي وما
ذكروه في الصلاة خلاف القياس بل القياس انه
يصلي كيف امكن في الوقت المعين ثم يجب القضاء
لان ذلك عذر نادر تحاكي الواجب بالشرع او نذر
اهداء شيء من نعم او غيرها وعينه في نذره او بعده
الى الحرم كان قال لله علي ان اهدي هذا الثوب
او البعير الى الحرم او الى مكة لزمه عليه اليه اي الى الحرم
نفسه ان لم يعين شيأ منه والى ما عينه منه ان عين
ان سهل عليه بان لزمه ونحوه لزمه عرفه بعد
ذبح ما يذبح منه لمساكينه الشاملين لفقرائه والذي
يذبح منه ما يجزي في الاضحية فان لم يجز فيها كظبي
وصغير ومعيب تصدق به حيا فلو ذبحه تصدق
بلحمه وغرم ما نقص بذبحه اما اذا لم يسهل حمله
كعقار ودجاج فيلزمه حمل ثمنه الى الحرم ويشترط
في لزوم حمله ايضا امكان التقسيم به حيث وجب
التقسيم فان لم يمكن التقسيم به كما لو فات كانت
قيمته في الحرم ومحل النذر سواء تخير بين حمله
وبيعه بالحرم وبين حمل ثمنه او في احدهما اكثر
تفاوتا وقولي ان سهل من زيادتي ويغتفر بالشيء
وبالحرم وبالمساكين او من يقيره بالهدي بمكة
وبمن بها ان الحكم يختص بها كما في قوله

من

من بها من ابهام غير المراد او نذر اهداء شيء حي
اهل بلد معين لزمه صرفه لمساكينه من المسلمين
سوى الحرم وغيره فلا يجوز نقله كما في الزكاة ومن
نذر التصدق بالحرم لزمه التصدق به وتفرقة اللحم على
مساكينه او بغيره لم يلزمه شيء او نذر صوما بمكان
لم يتعين الصوم فيه فله الصوم في غيره
سوى الحرم وغيره كما ان الصوم الذي هو بدله واجبات
ان حرام لا يتعين في الحرم او نذر صلاة به اي
بمكان فكاعتكاف اي فكنذره فلا يتعين فيه
لانها لا تختلف باختلاف المكنة الا المسجد الحرام
ومسجد المدينة والمسجد الاقصى فتتعين
لعظم فضلها وان تفاوتت فيه ويقوم الاول مقام
الاخيرين واولهما مقام الاخير دون العكس كما
علم ذلك من التنظير لنواعم سامحت به او نذر
صوما مطلقا او مقيدا بنحو دهر كحين فيوم
يحمل عليه لانه اقل ما يوفى بالصوم او ايا ما اي
صوما ثلاثة لانها اقل الجمع او نذر صدقة يشمل
ما يتصدق به وان قل وكذا لو نذر التصدق بمال
عظيم لان الصدقة الواجبة لا تتحمل في قدر
لان الخلط قد يشق كون في نصاب فيجب على
احدهم شيء قليل ويغتفر بالشمول اولى من

Copyright © King Saud University